الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
31 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونيتشيك .....(الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-64133 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

**البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥** (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/7/Add.15، و A/58/321، و A/58/342 و A/58/599)

١ - **السيد نيوا** (المدير التنفيذي لمكتب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية): عرض تقرير الأمين العام بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/599)، الذي أوجز الأعمال المضطلع بها منذ اعتماد القرار ٥٧/٢٩٢، الذي أذنت بموجبه الجمعية العامة بتنفيذ المشروع. وأعرب عن سروره إذ لاحظ حدوث تقدم ملحوظ في مجالات رئيسية. وقال إنه عُين مديرا تنفيذيا لمكتب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية في ١ شباط/فبراير عام ٢٠٠٣، مما مكنه من التركيز على المشروع على أساس التفرغ. وجرى انتداب عشرين موظفا، منهم تسعة من الفئة الفنية، للمكتب وقد اضطلعوا بإدارة أنشطة بدء المشروع والجوانب المتعلقة بتعزيز مشاريع الأمن ذات الصلة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ولا يزال البلد المضيف ينظر في طرائق التمويل الممكنة، والأمل معقود على أن يُعلن اقتراحا للتمويل في شباط/فبراير عام ٢٠٠٤.

٢ - وقال إنه في الفرع الثاني، من القرار ٥٧/٢٩٢، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها المعلومات المستخدمة لتقرير الحاجة إلى غرف الاجتماعات الاضافية الثلاث المتوقعة في نطاق خط الأساس. وبناء عليه ، قامت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بتحليل الطلب على الغرف في الماضي والطلبات الحالية لتحديد الاحتياجات في المستقبل على نحو أفضل. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام تقديم حلول مستدامة للسماح بوصول النور الطبيعي إلى غرف المؤتمرات الجديدة المقترحة. وقد أُنجزت دراسة معمارية وستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين المستأنفة. وستُقدم إلى الجمعية العامة في نفس الوقت، دراسة مستقلة عن طرق زيادة الأماكن المتاحة لوقوف السيارات، حيثما أمكن بدون تكلفة إضافية.

٣ - واستطرد قائلا إنه في ما يتعلق بوثائق وضع التصميمات والتشييد فإنه جرى نشر إشعار للإعراب عن الاهتمام وذلك في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢، في حين صدر طلب رسمي لتقديم العروض وذلك في شباط/فبراير عام ٢٠٠٣. وقد قُدمت العروض في ١٧ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣. وجرى تقييم العروض وقدمت الشركات المدرجة في القائمة المختارة بيانات شفوية. ويجري حاليا وضع العقود التي ستبرم مع مقدمي العروض الذين رست عليهم العطاءات في شكلها النهائي، ومن المتوقع أن تبدأ أعمال التصميم في أوائل عام ٢٠٠٤.

٤ - وأردف قائلا إن الإجراء التالي المتعلق بالحصول على الخدمات سيتمثل في اختيار شركة لإدارة البرنامج. وستعزز الشركة المختارة موظفي إدارة المشروع في المنظمة، وستجري استعراضا تقنيا مستقلا لأعمال التصميم، وستفحص التنسيق داخل المشروع، وستضمن بقاء المشروع في حدود الميزانية وفي موعده المحدد. ومن المتوقع التعاقد مع شركة إدارة التشييد في أواخر عام ٢٠٠٤.

٥ - وأضاف قائلا إن مدينة نيويورك قد قررت اختيار مهندس معماري لتصميم مبنى الحيز المؤقت على أساس المسابقة في التصميمات. والمهندسون المعماريون الذين سيؤخذون في الاعتبار هم الذين سبق لهم الحصول على جائزة بريتزكار للهندسة المعمارية. وقد بدأت المدينة عملية الاختيار، بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركة التعمير للأمم

المتحدة، ومن المتوقع اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد في الأسابيع المقبلة. وقد صادفت المدينة بعض التأخيرات في قبول المجتمع المحلي للتدابير المقترحة للتخفيف من الآثار. واقترحت المدينة بناء متنزه بمحازاة النهر الشرقي كتعويض عن فقدان ملعب روبرت موزيس، وهو مشروع ستسهم فيه الأمم المتحدة بمبلغ يتراوح ما بين ١٠ و ١٢ مليون دولار. ويستعرض مجلس المجتمع المحلي حاليا هذا الاقتراح، وتنظر المدينة في حلول إضافية.

٦ - واختتم قائلا إن عناصر رأس المال المتعلقة بتعزيز مشاريع الأمن قد أدمجت في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. والتشييد على وشك أن يبدأ، بتمويل من اعتماد مخصص قدره ١٧ مليون دولار منقول من الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

٧ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن خطة الأمم المتحدة الرئيسية للأصول الرأسمالية عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه عام ٢٠٠٣ (A/58/342)، الذي أوجز عملية الرصد التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأنشطة ذات الصلة بمشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وقد عمل المكتب على التأكد مما إذا كانت هناك ضوابط داخلية كافية معمول بها في مرحلة وضع تصميم المشروع. وقام المكتب أيضا بتقييم الإجراءات والضوابط التي وضعها مكتب خدمات الدعم المركزي في ما يتعلق بطلب وتقييم العروض من المقاولين المرتقبين في مجالي التصميم المعماري والتصميم الهندسي. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن العملية تمضي بشكل مرض وأن هناك درجة معقولة من الاطمئنان تدل على أن العملية تتسم بالشفافية والنزاهة، كما أن الضوابط الداخلية في عملية طلب العروض تبدو كافية.

٨ - واستطرد قائلا إن الشركات المختارة ستكون مسؤولة عن وضع التصميم، والرسم ووثائق التشييد لستة عناصر مختلفة من مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية: خدمات تخطيط البرنامج، والهياكل الأساسية، ومباني الجمعية العامة والمؤتمرات، والأمانة العامة والملحق الجنوبي، ومكتبة داغ همرشولد، والأمن. وجرى تقييم الـ ٣٠ عرضا المقدمة من حيث الكفاءة التقنية باستخدام نموذج موحد ونظام لمعايير تحديد النقاط الحسابية لتحديد أي الشركات ستكون الأفضل تأهيلا لأداء العمل. وبلغ مجموع أقل العطاءات الواردة لعناصر المشروع الستة ٤٠,١ مليون دولار تقريبا.

٩ - وأضاف قائلا إن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمكتب قد أعدت خطة أولية لمراجعة الحسابات لاستعراض العقود المعمارية والهندسية في مرحلة وضع التصاميم. وسيولي المكتب اهتماما خاصا للمجالات التي يحتمل أن تسبب تجاوزات في التكاليف وتأخيرات. وبالاضافة إلى ذلك، سيرصد المكتب التقدم المحرز في تصميم وتشييد الحيز المؤقت، وهي مسألة حيوية إذا تقرر بدء مشروع التجديد في موعده. وسيجري استكمال الخطة الأولية لمراجعة الحسابات بصفة دورية لضم المجالات الأخرى ذات الصلة مع تقدم مشروع التجديد في المراحل المختلفة.

١٠ - واختتم قائلا إن التحدي الرئيسي للرقابة سيبدأ في المرحلة التالية من مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، عندما تبدأ الأمم المتحدة التفاوض على العقود مع الشركات المختارة لتقديم تصميم معماري وهندسي لا يفي فحسب بالاحتياجات التي حددتها الأمانة العامة، بل أيضا بما تتطلع إليه الدول الأعضاء. والموارد التي خُصصت لمكتب خدمات الرقابة الداخلية منذ آذار/مارس عام ٢٠٠٣ لم تسمح إلا بتعيين مراجع حسابات واحد على أساس قصير الأجل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣. ومع تقدم مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية واتساع نطاق أنشطة تنفيذ

العقود، سيحتاج المكتب إلى موارد مالية ووظائف إضافية لتوفير الرقابة الضرورية على تنفيذ المشروع.

١١ - **السيد غيليت** (رئيس لجنة عمليات مراجعة الحسابات، مجلس مراجعي الحسابات): قام بعرض التقرير المرحلي لمجلس مراجعي الحسابات بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/321)، وقال إن المراجعة المقبلة لحسابات مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ستجرى وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمعايير المتعارف عليها لمراجعة الحسابات. ويعتزم المجلس فحص البيانات المالية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وتقييم نظم المحاسبة، والدفع والإبلاغ المتعلقة بالمشروع، للتأكد من الامتثال لنظم وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات والتعاقد؛ ولتحديد التقيد بشروط العقد، ومن قبيل ذلك الأحكام المتعلقة بالإنجازات، والمواعيد وإمدادات المواد؛ ولاستعراض الضوابط، بما في ذلك المراجعة الداخلية للحسابات، والطرق الموضوعة لضمان الإدارة الصحيحة للمشروع. وسيجري تأكيد نطاق مراجعة الحسابات مع الإدارة. ولما كانت الأنشطة والمصروفات الفعلية ذات الصلة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية محدودة، فإن التقرير الأول لمراجعة الحسابات سيغطي فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. وسيحال التقرير إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها التاسعة والخمسين.

١٢ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/58/7/Add.15)، إن اللجنة الاستشارية قد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/599). ورحبت اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها بالتقدم الذي أحرز في المرحلة الحالية للمشروع. وفي الفقرة ٩، لاحظت اللجنة أن دراسة مستقلة عن مسألة حيز وقوف السيارات ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين المستأنفة. أما تعليقات اللجنة الاستشارية على الهيكل الإداري واحتياجات المشروع من الموظفين مستقبلا فقد وردت في الفقرتين ١٠ و ١١؛ وأحاطت اللجنة علما بأن تلك المسائل لا تزال قيد الاستعراض من قبل وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة. وفي الفقرة ١٢، أوصت اللجنة الاستشارية بأنه، حيث أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ستكون مشروعا يتم في إطار زمني محدود، فإنه ينبغي طلب توفير موظفين إضافيين للخطة وفقا للاحتياجات الفعلية لعبء العمل في كل مرحلة من المراحل. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى عدد من العوامل التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار قبل تقديم اقترحات بطلب موظفين إضافيين.

١٣ - **السيد فاينمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب بالتقدم الهام المحرز في مرحلة وضع تصاميم مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وفي تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن في المقر. وأشار إلى أن شفافية عملية الانتقاء قد مكنت من توقيع عقود متعلقة بالعناصر المختلفة للمشروع في أقل من عام. وفي هذا الصدد، سيكون التنسيق داخل المشروع بالغ الأهمية، وكذلك التعاون مع مدينة وولاية نيويورك وشركة التعمير للأمم المتحدة، وهم شركاء رئيسيون في ضمان نجاح الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وإدراج ممثلي الأمم المتحدة في لجنة انتقاء التصاميم التابعة للشركة يدل على العلاقة القوية القائمة بالفعل.

١٤ - وفيما يتعلق بتزويد مكتب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بالموظفين، قال إنه بدون شرح تفصيلي للوظائف، فإن من المحال تقدير مزايا الدراية الفنية المجلوبة للمشروع. والأمل معقود على أن يكون تركيز الإدارة قويا بما يكفي لتوفير التوجيه الصحيح. وفي الوقت ذاته، من الأهمية توافر الدراية التقنية الكافية لمشروع تشييدي بهذه الضخامة. وينبغي أن تكون الرقابة من مسؤولية مكتب خدمات الرقابة

الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات في المقام الأول. وينبغي الحصول على المهارات الإدارية للمشروع عن طريق العقود لا عن طريق إنشاء الوظائف؛ ومن شأن ذلك أن يكفل إمكانية زيادة أو إنقاص عدد الموظفين مع مد وانحسار المشروع. وينبغي أن يتضمن التقرير المرحلي السنوي المقبل شرحا تفصيليا للوظائف في مكتب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، بما في ذلك مصفوفة للمهارات التي حُصل عليها.

١٥ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): طلب تخصيص غرفة في مبنى الحيز المؤقت حيث يمكن للوفود المسلمة والموظفين المسلمين أداء الصلاة فيها خمس مرات في اليوم. وينبغي أن تكون الغرفة أكبر من الغرفة الكائنة في الدور الرابع في مبنى مكتبة داغ همرشولد، حيث يجري حاليا أداء صلاة الجمعة فيها. وسيكون من دواعي التقدير لوغطيت الغرفة بالسجاد واحتوت على رفوف لنسخ من القرآن الكريم بمختلف اللغات. وينبغي أيضا تركيب منبر خشبي حيث يمكن أن يقف الشيخ لإلقاء خطبة الجمعة. وأعرب عن ثقته في أن الأمانة العامة ستستجيب لهذا الطلب، وهو بالغ الأهمية للمسلمين العاملين في الأمم المتحدة.

**البند ١٢٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة** (تابع) (A/58/343/Add.1)

١٦ - **السيد دوك** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قام بعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الاستعراض المتعمق لنظامها الأساسي وطرق عملها (A/58/343/Add.1)، وأعاد إلى الأذهان أن وحدة التفتيش المشتركة كانت قد أجرت استعراضا أوليا لنظامها الأساسي وطرق عملها، ووردت نتائجه في الوثيقة A/58/343. وقد خلصت الوحدة إلى نتيجة مؤداها أنها إذا كان عليها أن تنفذ ولايتها وتفي باحتياجات المنظمات المشاركة فيها على نحو أكثر فعالية، فلا بد من إجراء تحسينات في أدائها وإجراء تغييرات، وقد يتطلب ذلك إجراء تعديلات في نظامها الأساسي. ونتيجة للمشاورات التي جرت مع اللجنة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على حد سواء، لاحظت الوحدة أن هناك اتفاقا عاما على الحاجة، أولا، إلى المحافظة على وحدة التفتيش المشتركة، وهي الجهاز المستقل الوحيد للرقابة الخارجية ذو الاختصاص على نطاق المنظومة، وثانيا، إلى تنفيذ الاصلاحات من أجل تحسين أدائها. ولذلك تابعت الوحدة استعراضها، ونظرت بعمق في القضايا التي سبق تحديدها بوصفها نقاط الضعف. والتقرير المعروض الآن على اللجنة (A/58/343/Add.1) يتضمن عددا من الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح.

١٧ - وأردف قائلا إن عملية اختيار المفتشين كانت منذ أمد طويل قضية مثيرة للقلق، بالنظر إلى افتقار الدول الأعضاء للإرشادات الضرورية لكفالة أن تتوافر فيمن تقترحهم من مرشحين المؤهلات المنصوص عليها في المادة ٢ من النظام الأساسي للوحدة. ولذلك أوصي بأن تنظر الجمعية العامة في اعتماد وصف للوظائف وقائمة بالمؤهلات المستصوب توافرها في أعضاء الوحدة (الإجراء المقترح ١). وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تقر إجراءات جديدة تتعلق بإنشاء فريق استشاري لاستعراض المرشحين، على النحو الوارد في الفقرة ٩ من التقرير، لمساعدة رئيس الجمعية العامة في أداء الواجبات الموكولة إليه بموجب المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة (الإجراء المقترح ٢).

١٨ - ومضى قائلا إنه في مشروع الإطار الاستراتيجي المرفق بالاستعراض الأولي، جرى اقتراح بيان جديد بمهام الوحدة (A/58/343، المرفق). ومنذ ذلك الحين عمل المفتشون بالإطار الاستراتيجي. وفي التقرير قيد النظر، اقترحوا أن تستعرض الجمعية العامة المادة ٥ من النظام الأساسي لتقييم ما إذا كانت لا تزال تعكس بدقة وظائف الوحدة وولايتها.

وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في الموافقة على الإطار الاستراتيجي (الإجراء المقترح ٤).

١٩ - وأضاف قائلا إن النظام الأساسي يقتضي أن توضع التقارير، التي يعدها فرادى المفتشين، في شكلها النهائي بعد التشاور فيما بين المفتشين لإخضاع التوصيات التي تقدم للتقييم في ضوء الحكمة الجماعية للوحدة. بيد أنه ليست هناك ضرورة لموافقة الوحدة على التقارير. وبذلك يقترح المفتشون أن تزيد الجمعية العامة توضيح ما إذا كانت المسؤولية الكاملة عن جميع التقارير تقع على عاتق الوحدة بصورة جماعية، وفي هذه الحالة ينبغي إصدار التقارير بوصفها تقارير الوحدة، أو ما إذا كان ينبغي أن يواصل المفتشون توقيع تقاريرهم، وفي هذه الحالة يتحملون المسؤولية الفردية عن محتوياتها (الإجراء المقترح ٥). وقد يتطلب الخيار الأول تعديل النظام الأساسي.

٢٠ - واختتم قائلا إنه حاليا، ينتخب الأعضاء رئيس الوحدة سنويا، وتتسم سلطته ومسؤولياته بالغموض نوعا ما. وبناء عليه، يقترح المفتشون أن تحدد الجمعية العامة طرائق انتخاب رئيس وحدة التفتيش المشتركة وشروط الخدمة الواجبة التطبيق (الإجراء المقترح ٦). وقد ترغب الجمعية العامة في الاستفادة بأمثلة اللجنة الاستشارية ولجنة الخدمة المدنية الدولية وأن تجعل الرئيس يُنتخب لفترة أطول. وقد ترغب ايضا في كفالة أن تكون سلطة الرئيس ومسؤولياته محددة بصورة أوضح.

٢١ - **السيد سيسيه** (السنغال): رحب بفرصة مناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة بصورة علنية وصريحة؛ وقال إن الدول الأعضاء ترى أن مهمة تحسين الكفاءة الإدارية والتنظيمية لوحدة التفتيش المشتركة تمثل جزءا من إصلاح المنظمة ككل. وقد أبدى رئيس وفد بلده نفس الموقف في المناقشة العامة في الجمعية العامة فيما يتعلق بإعادة تنشيط عمل الجمعية العامة، وإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - واستطرد قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة، بوصفها الجهاز المستقل الوحيد للرقابة الخارجية المسؤول عن تقييم كفاءة المنظمة، ينبغي أن تعطى الموارد التي تلائم أهدافها فيما يتعلق بتحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة. ويجب تعزيز مواردها البشرية على الأقل، بالمحافظة على عدد المفتشين، إن لم يكن بزيادتهم (حاليا ثلاثة من مجموعة دول غرب أوروبا والدول الأخرى واثنان من كل مجموعة إقليمية أخرى). ولمدة طويلة كان عدد الباحثين (حاليا سبعة) يعتبر صغيرا للغاية. ويتمثل الحل الذي اقترحه البعض في القيام ببساطة بتخفيض عدد المفتشين لتصحيح التوازن، في حين يتمثل الحل الواضح في زيادة عدد الباحثين. ولم يتغير مستوى ملاك الوظائف لوحدة التفتيش المشتركة طوال ٣٠ عاما، برغم زيادة عدد الدول الأعضاء بنسبة ٣٠ في المائة. وينبغي أن تتجاوز وظائف وحدة التفتيش المشتركة التحقيق، والتقييم واقتراحات الإصلاح بحيث تشمل رصد التوصيات وتلبية طلب الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة للقيام بأعمال التفتيش.

٢٣ - وانتقل إلى مسألة مركز المفتشين، فقال إنه يجب الإبقاء على القواعد المجرَّبة والمختبرة التي تنظم الاختيار والتعيين: وليست هناك حاجة لاختراع العجلة من جديد، وليست هناك أي حاجة لتحويل المفتشين إلى خبراء استشاريين إداريين، أو محاسبين أو مراجعي حسابات، في منافسة مع مجلس مراجعي الحسابات القائم. ومن الواضح أنه لا بد أن يتمتع المفتشون بخبرة إدارية ومالية مؤكدة، ولكن ليس هناك مبرر لجعل الالتحاق بالوحدة مستحيل إلا لخبراء المال والميزانية. ومن شأن هذا النهج أن يكون متسما بالسطحية الشديدة، وعدم المرونة بل والتعصب الطائفي. والخبرة والمعرفة اللتان تمتع بهما منظومة الأمم المتحدة في

المجال الدولي أو الدبلوماسي قيمتان بنفس القدر تماما. ولهذه الأسباب، يتفق وفد بلده مع اللجنة الاستشارية على ضرورة التقيد بالأجزاء ذات الصلة في النظام الأساسي للوحدة.

٢٤ - وأردف قائلا إن المنظمات المشاركة لمست بوضوح افتقار تقارير الوحدة إلى وثاقة الصلة بالموضوع وإلى العمق عند مقارنتها بالهدف المتمثل في الإدارة الأكثر كفاءة والاستخدام الأكثر ترشيدا للموارد. وقد أدى عدد من الخطوات المتخذة منذ عام ١٩٩٦ لتعديل الإجراءات الداخلية والتقيد بدقة بأحكام النظام الأساسي للوحدة إلى إزالة أسباب ذلك الانتقاد. ولسوء الحظ وبصورة لها مغزاها، كانت المنظمات المشاركة ذاتها ترفض بانتظام تحمل إلتزاماتها هي بموجب النظام الأساسي للوحدة مع أن الوحدة قد حسنت إعداد برنامج عملها وتقاريرها.

٢٥ - وأضاف قائلا إن وفد بلده لا يرى سببا لتعديل النظام الأساسي أو طريقة اختيار رئيس الوحدة، أو نظام التناوب السنوي التلقائي أو مدة ولاية الرئيس، ناهيك عن تعديل رتبته أو رتبتها، التي ينبغي أن تظل عند مد - ٢، مثلها في ذلك مثل رتبة المفتشين الآخرين.

٢٦ - ومضى قائلا إن التغييرات التعسفية في الطريقة لن تفيد في تحسين تشغيل الوحدة. بل إنها قد تضرها وتنتهك أيضا مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بدون تحقيق التناوب المنشود. وأعرب عن ارتياح وفد بلده للتوزيع الجغرافي الحالي، مع أنه يتعتبر أن بالإمكان زيادة الوظيفتين المخصصتين للمجموعة الأفريقية. وفي حالة فرض أي تغيير، فإنه سيؤدي إلى تصارع المجموعات الإقليمية مع بعضها البعض، وبذر الشقاق بين الدول الأعضاء ويعطي الإفريقيين، بوجه خاص، أسبابا لها ما يبرها للتكهن بالدوافع الحقيقية وراء هذا الإجراء.

٢٧ - واختتم قائلا إن أي إصلاح لوحدة التفتيش المشتركة يجب أن يكون منهجيا، وشفافا، ورضائيا. ويجب عدم التسرع في اتخاذ أي إجراء يمكن أن يلحق الضرر بتشغيل الوحدة ذاتها وبتشغيل المنظمة ككل على حد سواء.

٢٨ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده يوافق على أنه ينبغي أن تعتمد الجمعية العامة وصفا للوظائف وقائمة بالمؤهلات المرغوب فيها لأعضاء الوحدة يمكن على ضوئها الحكم على مدى مناسبة المرشحين الذين تقترحهم الدول الأعضاء. ويؤيد وفد بلده أيضا الاقتراح المتعلق بإنشاء فريق استشاري لاستعراض المرشحين.

٢٩ - ومضى قائلا إن دور الوحدة ينبغي أن يكمن في مساعدة المنظمات المشاركة لتصبح أكثر فعالية وتعزيز النظام الموحد للأمم المتحدة ككل. وبناء عليه، فإن برنامج عملها ينبغي أن تضعه الجمعية العامة وينبغي أن يتضمن القضايا والمجالات التي ترى الجمعية أنها حيوية لتعزيز كفاءة وإنتاجية المنظمات المشاركة. وسيؤدي تعزيز دور رئيس الوحدة وإطالة مدة ولايته أو ولايتها إلى تحسين ترابط وفعالية عمل الوحدة. وينبغي تعيين الرئيس برتبة وكيل الأمين العام، في حين ينبغي أن يظل المفتشون الآخرون على الرتبة مد-٢. وأخيرا، فإن نقل الوحدة من جنيف إلى نيويورك سيسمح بزيادة التفاعل البناء بين المفتشين وأعضاء اللجنة.

٣٠ - واختتم قائلا إن التغييرات المقترحة في عمل الوحدة ينبغي تنفيذها في أقرب فرصة ممكنة، وبأية حال، في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦.

٣١ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه في حين كان من شأن إصدار تقرير وحدة التفتيش المشتركة في وقت أبكر إعطاء وفده والوفود الأخرى وقتا أطول للنظر فيه، فإنه حظي مع ذلك بالترحيب لأنه أعطى الجمعية العامة

قدرا كافيا من الإرشاد للوصول إلى قرار بشأن إصلاح الوحدة.

٣٢ - ومضى قائلا إن وفد بلده يوافق على الرأي المعرب في الفقرة ٨ من تقرير الوحدة القائل بأنه يتعين على الجمعية العامة أن توافق على وصف وظيفي للمفتشين؛ وقد أثيرت مسألة مؤهلات المفتشين كثيرا في الماضي أثناء مناقشة طرق جعل الوحدة أكثر فعالية. ويؤيد الوفد أيضا الاقتراح الوارد في الفقرة ٩ من التقرير القائل بإنشاء فريق استشاري لاستعراض المرشحين.

٣٣ - واستطرد قائلا إن وفد بلده كان يرى منذ أمد طويل أنه يجب تغيير نسبة موظفي البحوث إلى المفتشين، وأحاط علما بالآراء التي أعربت عنها الوحدة في الفقرات من ١٢ إلى ١٥ في تقريرها. ويرى الوفد أن النهج الصحيح يتمثل في زيادة عدد موظفي البحوث وتقليل عدد المفتشين بالنظر إلى أنه، كما أشارت الوحدة في الفقرة ١٣ من التقرير، من غير المرجح أن توافق الدول الأعضاء على زيادة صافية في الموارد. وقد خاب أمل الوفد لأن الوحدة لم تقترح المزيد من الإجراءات وذكرت فحسب أن الجمعية العامة قد ترغب في استعراض نسبة موظفي البحوث إلى المفتشين. وقد جمع المفتشون أنفسهم، بمن فيهم رئيس الوحدة، خبرة قيمة. وكان الوفد يفضل لو أنهم اقترحوا نهجا أكثر تحديدا في هذا الشأن.

٣٤ - وأردف قائلا إن الوحدة أشارت، في الفقرة ١٨ من تقريرها، إلى أن المفتشين لم يبحثوا في كثير من الأحيان مسألة الكفاءة والفعالية. ولا بد من تغيير تلك الحالة، بالنظر إلى أن الكفاءة والفعالية يندرجان بوضوح في حقل اختصاص الوحدة. ويحث الوفد المفتشين على تقديم التقارير ومتابعة الاستعراضات، وعمليات التفتيش والتحقيقات في هاتين القضيتين، وهو ما يتوافق ما أعمال اللجنة الخامسة ويسهم في تلك الأعمال. بيد أن الوفد يعترض على الرأي المعرب عنه في الفقرة ٢١ من التقرير القائل بضرورة النظر إلى الوحدة باعتبارها تؤدي دورا مماثلا للمشورة الإدارية. فالوحدة جهاز رقابة خارجي تتمثل وظيفته في تزويد مجالس الإدارة، وليس رؤساء الإدارات، بآراء موضوعية عن القضايا الهامة. وهناك أجهزة أخرى تتناول الرقابة الداخلية تؤدي وظيفة استشارية.

٣٥ - ومضى قائلا إن وفد بلده يوافق على الإجراء المقترح في الفقرة ٢٩ من التقرير، ويرى أن المسؤولية عن التقارير التي تصدرها وحدة التفتيش المشتركة ينبغي أن تقع على عاتق مفتشيها بصورة جماعية. ويوقع المفتشون تقاريرهم بصورة فردية، ولكن يجب أن تحافظ الوحدة على سلمها الوظيفي وسلطتها، شأنها في ذلك شأن أجهزة الرقابة الأخرى. ويجب أن تبذل الوحدة جهدا أكبر للتأكد من أن تقاريرها تفي بمعيارها الجماعي. ولفترة من الوقت كان الوفد مدركا لإخفاق مجالس إدارة المنظمات المشاركة، وأحيانا اللجنة الخامسة ذاتها، في إيلاء النظر المناسب لتقارير الوحدة. وستتحسن الحالة بتحسن الوحدة ذاتها، بالنظر إلى أنه كثيرا ما كانت مجالس الإدارة ترى أن تقارير الوحدة تتسم بالتعقيد، وتفتقر إلى الجودة وتتضمن توصيات غير عملية.

٣٦ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يوافق على الآراء المعرب عنها في الفرع الخامس من التقرير، الذي يشمل الترتيبات الإدارية والمالية وترتيبات شؤون الميزانية. ويجب منح الرئيس مزيدا من السلطة لضمان أن تعكس التقارير المعايير المتفق عليها وتتقيد بها وأن تقدم المشورة المناسبة.

٣٧ - وفي الختام، تساءل عما إذا كان رئيس اللجنة الاستشارية ورئيس وحدة التفتيش المشتركة يرغبان في التعليق على فعالية الوحدة وكيف يمكن تحسينها. فبعد

سنوات طويلة مع المنظمة، سيتقاعدان من أداء واجباتهما الحالية عما قريب وقد توفر خبرتهما فكرا ثاقبا إضافيا في هذا الشأن.

٣٨ - **السيد مارتيني** (إيطاليا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة إليه بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبالإضافة إلى ذلك، أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فأثنى على وحدة التفتيش المشتركة حيث أنها أمضت أقل من شهرين للعودة إلى اللجنة، استجابة لطلبها في الجلسة الثانية للجنة، بتقرير نهائي يتضمن الإجراءات المقترحة لتحسين أدائها. ويجب أن تعدل الوحدة ممارسات عملها ونظامها الأساسي وأن تبرز من الاصلاح أقوى وأقدر على أداء ولايتها بوصفها جهاز الرقابة الوحيد على نطاق المنظومة.

٣٩ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه يمكن معالجة مشاكل الوحدة بالتركيز، أولا، على طريقة اختيار المفتشين الجدد، وثانيا، على تعزيز دور الرئيس، وثالثا، على إقامة مسؤولية جماعية عن عمل الوحدة. واختيار المفتشين يمثل عملية سياسية، وليست المؤهلات إلا أحد الاعتبارات من بين عدة اعتبارات أخرى. ولتعزيز قدرات الوحدة، ينبغي الاستعاضة عن النظام بنظام يسمح لجميع المرشحين من منطقة محددة بتقديم طلبات للحصول على الوظائف. وفيما يتعلق بدور الرئيس، فإن المادة ١٨ من النظام الأساسي للوحد، بصيغتها الحالية، لا تمنح الرئيس إلا وظائف محدودة، تمثيلية لا أكثر. ويقترح الاتحاد الأوروبي انتخاب الرئيس لفترة مدتها ثلاث سنوات وأن يكون مسؤولا عن برنامج عمل الوحدة ونوعية تقاريرها. وفيما يتعلق بالمسؤولية الجماعية، فإن المفهوم الحالي للمسؤولية الفردية والجماعية عن التقارير يمثل نقطة ضعف. ولا يمكن تحسين نوعية التقارير إلا إذا عملت الوحدة بمسؤولية جماعية وإذا شهد الرئيس على جودة تقارير المفتشين.

٤٠ - واختتم قائلا إنه في الأسبوع السابق قرر أعضاء مكتب اللجنة عدم تخصيص أي وقت آخر لمناقشات غير رسمية متعلقة ببرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة، وإدراج مناقشة إصلاح الوحدة في مناقشة الباب ٣١ من الميزانية البرنامجية. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة النقاش، ولكنه كان جاريا طوال سنوات وقدمت الوحدة الآن اقتراحات محددة. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراء، ولو أنه لم يبق إلا قليل من الوقت في الجزء الرئيسي للدورة الثامنة والخمسين.

٤١ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إنه استرعت انتباهها الملاحظة التي أبداها ممثل إيطاليا بأنه تقرر إدماج مناقشة إصلاح وحدة التفتيش المشتركة في مناقشة الباب ٣١ من الميزانية البرنامجية. وتساءلت عما إذا كانت تلك هي الحال حقا. وأعربت عن عدم رغبة وفد بلدها في قبول ذلك الإجراء. فقد خُصص لمسألة وحدة التفتيش المشتركة بند مستقل في جدول الأعمال، وينبغي معالجتها على هذا النحو.

٤٢ - **السيد كرامر** (كندا): تكلم أيضا بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا، فقال إن الوفود الثلاثة شرحت موقفها بشأن إصلاح وحدة التفتيش المشتركة أثناء المناقشة الأولية للمسألة في الجلسة الثانية للجنة. وأعرب عن عدم رغبته في تكرار ما قالته تلك الوفود، ولكن فقط للإشادة بالوحدة لتلبيتها السريعة لطلب اللجنة تقديم اقتراحات محددة لاتخاذ إجراء. وليس لديه ما يضيفه للملاحظات ذات الصلة التي أبداها ممثلا إيطاليا والولايات المتحدة. وأعرب عن تساؤله عن الإجراء المحدد الذي ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة. وقال إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا ترغب في مواصلة

مناقشة المسألة في أي محفل، وإذا كان ذلك مناسبا، فيما يتعلق بالباب ٣١ من الميزانية البرنامجية.

٤٣ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إنها، مثل ممثلة كوبا، ترغب في معرفة كيف اقترحت اللجنة مواصلة مناقشة إصلاح وحدة التفتيش المشتركة. وقد سعى وفد بلدها للحصول على معلومات بشأن هذه المسألة بصورة غير رسمية، ولكنه علم توا أن أعضاء مكتب اللجنة قد توصلوا بالفعل إلى قرار. وطلبت إلى الرئيس أن يتكلم بالتفصيل عن ذلك القرار.

٤٤ - **الرئيس**: قال إنه سيطلب إلى ممثل إيطاليا توضيح بيانه بالنظر إلى أن أعضاء مكتب اللجنة غير مخولين لاتخاذ ذلك النوع من القرار الذي أشار إليه.

٤٥ - **السيد نغنغولو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أثنى على وحدة التفتيش المشتركة لإدراجها آراء المنظمات المشاركة في تقريرها. وأيد، بوجه خاص، بياني ممثلي السنغال والولايات المتحدة. وقال إن التعليق المحدد الوحيد الذي يرغب في إبدائه يتعلق بنسبة موظفي البحوث إلى المفتشين. وقال إن النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة ينص في الفقرة ٢، من المادة ٥، من الفصل الثالث (الوظائف، والسلطات والمسؤوليات) على أن المفتشين ''يقدمون رأيا مستقلا من خلال التفتيش والتقييم بهدف تحسين الإدارة والأساليب وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين المنظمات''. ولا بد من توضيح مسألة حماية الرأي المستقل. أما نسبة موظفي البحوث إلى المفتشين فإنها تحددها، في الوقت ذاته، كفاءة المفتشين أنفسهم. ولما كان عمل موظفي البحوث يتمثل في تقديم المساعدة، فإن تعيين المزيد من الباحثين يوحي بمحاولة تعويض عدم فعالية المفتشين. ولا بد من المحافظة على نسبة موظفي البحوث إلى المفتشين ويجب أن تتقيد جميع الدول الأعضاء التي تسمي مرشحين لوظائف المفتشين بأحكام النظام الأساسي فيما يتعلق بالمؤهلات.

٤٦ - **السيد دوك** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال إنه ليس لديه الكثير لإضافته إلى تعليقاته السابقة، ولكنه يود أن يشكر ممثل الولايات المتحدة لتنويهه بخبرته مع المنظمة وأن يستجيب إلى ملاحظاته بأنه كان بوسع الوحدة تقديم المزيد من التوصيات التفصيلية بشأن نسبة موظفي البحوث إلى المفتشين. وقد نتجت التوصيات الواردة في التقرير من توافق في الآراء بين جميع المفتشين. وإذا كانت لديه نصيحة للجنة، فإنها تتمثل في تجنب تسييس القضية. وينبغي بحثها بدلا من ذلك من وجهة نظر الاستفادة بالوحدة بوصفها آلية قيِّمة وحليفا موثوقا به. فالوحدة تمثل جهاز الرقابة الخارجية الوحيد على نطاق المنظومة، وأي تحسينات لتشغيلها لا يمكن إلا أن تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء. وقد أجرت الوحدة فحصا صادقا، وصريحا وشفافا وغير مسبوق لأوجه قصورها المعترف بها. والأمر متروك للجنة للحكم نهائيا على الاقتراحات التي قدمتها الوحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.